لا إثبات علمياً دقيقاً على وجود طفرة جديدة لفيروس كورونا في سورية

الأمين لـ «الوطن»: الإصابات ارتفعت ٣٠ بالمئة.. أعلنا حالة التأهب وقد نتعرّض لذروة ثالثة في أي لحظة

| فادي بك الشريف

كشف مدير عام مشفى المواساة الجامعي عضو لجنة كورونا الدكتور عصام الأمين في حديث خاص لـ«الوطن» عن ازدياد عدد الإصابات المسجلة بـ(كورونا) في المشفى بمعدل ٣٠ بالمئة زيادة على الفترة الماضية، حيث وصل عدد القبولات والإصابات هذا الشهر إلى ٣٠ إصابة مقارنة مع ٢٠ إصابة الشهر الماضي، ما يفرض التشدد باتخاذ الإجراءات الوقائية والحذر واتخاذ تدابير التباعد وارتداء الكمامة وعدم المصافحة وغيرها من الإجراءات التي كانت متبعة خلال الأشهر الماضية.

وعن زيادة الأعداد وأسبابها قال الأمين: قد يكون لموجة البرد والمنخفضات تأثير كبير على زيادة العدد وخاصة ما تفرضه أحوال المناخ من التجمع في أماكن مغلقة تكون سبباً في انتقال الفيروس، مؤكداً في سياقه أن هذا الأمر لا يفرض علينا أيضاً التخوف والقلق، وإنما تطبيق الإجراءات اللازمة للتعامل مع الفيروس، والتشدد والتعامل مع الأمر بحذر، مبيناً أن البلاد ليست بمنأى عن ذروة ثالثة والمفروض التعامل مع الأمر بجدية وأمر واقع.

هذا فيما يخص الحديث عن أن ارتفاع الأعداد والإصابات قد يكون دليلاً على وجود الطفرة الجديدة التي تعتبر الأسوء من ناحية سرعة الانتشار (تصيب ٦٠ شخصاً في اللحظة) وتعرض الأطفال لأعراض كورونا الشديدة خلافاً للسلالة السابقة التي كانت تستثني الأطفال من هذه الأعراض، قال الأمين: لا وجود لأي إثبات علمي دقيق أو تقنية مخبرية موجودة في سورية تؤكد وجود طفرة جديدة بالإصابات التي تم تسجيلها خلال الأيام القليلة الماضية، بمعنى أن بطراً خلل في التتالي الجيني للحموض الأمينية للفيروس، وبالتالي حدوث خلل واضطراب له تأثير كبير في المواطنين، كما أنه لا دليل مثبت في سورية يؤكد نوع الطفرات.

في السياق، لفت الأمين عن الازدياد الواضح بعدد الحالات المراجعة للمشفى خلال ٥ أيام، الأمر الذي استدعى استنفار جميع الكوادر للتعامل معها والتصدي للفيروس والزيادة الوسطية بأعداد إصابات الفيروس.

وأكد الأمين عقد اجتماع لبحث تداعيات الموضوع واتخاذ كل التدابير، كاشفاً عن زيادة عدد الأسرة وغرف العناية المخصصة لحالات كورونا إلى ٣٥ غرفة، وفي حال استمر المنحنى في الازدياد والتصاعد سيتم زيادة العدد إلى ٥٠ سريراً، والتعامل مع المنحنى وفق المستجدات والإصابات والحالات التي تراجع المشفى والمشتبه فيها، ضمن تنسيق بين المعنيين في التعليم العالي والصحة، علماً أن هناك عدداً من الحالات المشتبه فيها بانتظار نتيجتها.

صورة أرشيفية من زيارة وزير الصحة لمراكز العزل (تصوير طارق السعدوني)

وفيما يخص إعلان الصحة عن البدء هذا الأسبوع بتطعيم الكوادر الصحية والأطقم الطبية الأكثر عرضة للإصابة بالفيروس المستجد، وذلك باستخدام لقاحات وصلت من «دولة صديقة»، أكد الأمين أن التلقيح هو اختياري وليس إجبارياً، ليشمل في بادئ الأمر العاملين في غرف العزل والعناية وإسعاف كورونا، مع وجود استمارة طبية كاملة لكل طبيب سيتم تطعيمه.

وكشف الأمين أنه لا داع للتخوف من اللقاح، وخاصة أنه تم إعطاؤه لملايين الأشخاص في العالم بمعظم الدول، مضيفاً: لغاية الآن الآثار الجانبية هي محدودة جداً ولا تتجاوز حرارة خفيفة وألماً بسيطاً في مكان اللقاح ولا يوجد أي آثار خطرة نهائياً.

وأشار إلى أنه من المفترض أن نكون في حالة تأهب ريثما يتم تعميم اللقاح والوصول إلى حالة الاستقرار على مستوى الجائحة، وخاصة أننا قد نتعرض لذروة ثالثة في أي لحظة، مع اتخاذ كامل التدابير الوقائية والاحترازية.

> الآثار الجانبية للقاح من الفيروس «محدودة جداً»

مصدر في الصحة: أعراض الإصابات بكورونا لم تتغير والزيادة ما زالت ضمن الإمكانات المتاحة بدمشق

| محمود الصالح

كشف مصدر خاص في وزارة الصحة أن هناك ازدياداً في حالات الإصابة بوباء كورونا بدءاً من نهاية الأسبوع الماضي بمعدل يصل إلى ٣٠ بالمئة عما كان عليه الوضع خلال الفترة الماضية.

واكد المصدر لـ«الوطن» أن كل المؤسسات الصحية في وزارة الصحة على أهبة الاستعداد للاستجابة لأي زيادة ممكنة في عدد الإصابات، من خلال المنظومة الصحية الموضوعة في خدمة برنامج التصدي لوباء كورونا، وذلك في إطار الخطة التي يقودها الفريق الحكومي المكلف بالتصدي لوباء كورونا.

وأضاف المصدر إن الإمكانات المتوافرة لدى مشافي وزارة الصحة قادرة على الاستجابة لهذه الزيادة في الوقت الحالي، حيث مازال هناك نصف الأسرة والأماكن المخصصة لاستقبال المرضى المصابين بوباء كورونا شاغرة، ولم تصل الطاقة الاستيعابية حتى الآن إلى مرحلة حرجة.

ولفت المصدر إلى أن هناك ازدياداً في الحاجة إلى أسطوانات الأوكسجين وفق نسبة تتناسب مع ازدياد الحالات.

وعن نوعية الحالات التي ترد إلى المشافي بين المصدر أنه لم يلاحظ أي تحوّر في الفيروس خلال هذه المرحلة مما كان عليه في الموجات السابقة، وكذلك الحال بالنسبة للأعراض التي تتمظهر على المرضى هي ذات الأعراض السابقة، حيث لم يتم رصد أي تغييرات واضحة في سلوك الفيروس أو الأعراض على المصابين.

الجدير بالذكر أن وزارة الصحة قد جهزت في العام الماضي مشفى الطوارئ في مدينة الفيحاء الرياضية، الذي يتسع لـ١٢٠ سريراً مع كل التجهيزات الطبية التي يحتاجها المريض، وكذلك الفرق الطبية المتخصصة في ذلك، وهو من المراكز المتطورة، الذي لم تستدع الحاجة حتى الآن إلى استخدامه نظراً لاستمرار توافر إمكانية الاستيعاب في المشافي العامة التابعة لوزارتي الصحة والتعليم العالي.

وكانت وزارة الصحة قد بدأت أمس عمليات تلقيح الكوادر الطبية التي على تماس مع مرضى كورونا في مراكز العزل وعناصر الإسعاف بلقاح كورونا.

صحافيو السويداء يطالبون بإيجاد حد للدخلاء على الصحافة

| السويداء- عبير صيموعة

تركزت مداخلات المشاركين في المؤتمر السنوي للصحفيين على تحسين الوضع المعيشي للصحفيين ورفع سقف الراتب التقاعدي والاستكتاب وتعويض العمل الصحفي وتحسين الوضع المعيشي للصحفيين.

وطالب أعضاء المؤتمر في مداخلاتهم المباشرة بالعمل على بناء مقر لفرع الاتحاد ورفع تعويض الصحفيين المتقاعدين ورفع سقف الطبابة خاصة مع غلاء الأدوية والفحوص الطبية وإيجاد حد للدخلاء على الصحافة وتشميل الصحفيين بالهن الخطرة وتفعيل دور الاتحاد بالرقابة على العمل الصحفي في المكاتب الصحفية ومهنية العاملين فيها والعمل لدى الجهات المعنية للالتزام بتعيين خريجي الإعلام في المكاتب الصحفية في المؤسسات والدوائر الرسمية.

كما تمت المطالبة بضرورة تشكيل نقابة للمحررين وإعطاء ميزات خاصة لخريجي الإعلام ضمن تلك النقابة إضافة إلى تطوير أدوات ومستلزمات العمل والمشاركة في الورشات والدورات الإعلامية المركزية.

وأوضح عبد النور أن الانتساب للاتحاد تحكمه القوانين الناظمة مؤكداً سعي الاتحاد لدراسة إنشاء نقابة محررين تحت مظلة اتحاد الصحفيين.

من جهته استعرض رئيس فرع الاتحاد رفيق الكفيري خطة عمل الفرع للعام الجاري مشيراً أنه بالنسبة لقطعة الأرض المخصصة لبناء مقر لفرع الاتحاد والبالغ مساحتها ٣٢٥ متراً مربعاً يسعى الفرع للتواصل مع متعهدين وبنائها واستلام البناء جاهزاً ومكسياً من المتعهد.

دمشق تحصل على ٢,١ مليار ل.س بدل وقوف السيارات

٣٥٠٠ موقف و٥٠٠ ليرة أجرة الساعة

| محمود الصالح

كشف مدير هندسة النقل والمرور في محافظة دمشق ياسر بستوني عن رسو عقد استثمار المواقع المأجورة التي أعلنت عنه محافظة دمشق مؤخراً على إحدى الشركات الخاصة بقيمة ٢,١ مليار ليرة سورية تزداد سنوياً ولمدة سبع سنوات.

وأضاف بستوني في تصريح خاص لـ«الوطن» أن الهدف من المشروع هو تحقيق نوع من تنظيم الوقوف في المناطق المزدحمة بالدرجة الأولى وتحقيق إيراد مالي للمحافظة، حيث تم تخصيص ٣٥٠٠ موقف مأجور في إطار هذا المشروع قابلة للزيادة والنقصان بمعدل ٢٥٪ وهذه الزيادة والنقصان ترتبط بالواقع حيث يمكن أن يتم إغلاق شارع أو إجراء صيانة فيه مضيفاً: نضطر لإلغاء تلك المواقف فيه فيكون لدينا هامش بحدود تلك النسبة، وكذلك الحال يمكن أن نلحظ وجود ضرورة لإضافة شارع أو منطقة معينة لم تكن واردة في المشروع.

وبين أن هذا المشروع سبقه وضع مخطط لجميع الشوارع والمحاور التي يشملها المشروع وعدد المواقف في كل محور وموقع. وتم التركيز على وجود هذه المواقف في مناطق الفعاليات الاقتصادية والتجارية والخدمية التي يحتاج المواطن إلى الوقوف أمامها أو بالقرب منها، ومنها على سبيل المثال الحريقة وشارع النصر وشارع الحمرا والشعلان والمرجة وغيرها من الأسواق التجارية.

وعن البدل الذي سيتقاضاه المستثمر من المواطنين بين بستوني أنه تم تحديد مبلغ ٥٠٠ ليرة سورية للساعة الواحدة وكذلك لأجزاء الساعة وخلال كامل مدة العقد. وأوضح أن التقنية المستخدمة في تنظيم عمليات الوقوف هي وفق ما جاء في العقد من خلال قطع بطاقة توضح زمن الوقوف والمبلغ المترتب عليه وتوضع على بلور السيارة، ويمكن أيضاً العمل وفق خدمة (الموبايل ابلكيشن) إلى جانب الطريقة التقليدية المعروفة.

وعن مدى تأثير هذا المشروع على المواقف الخاصة بين بستوني أن المواقف الخاصة تمنح لفعاليات محددة ومنها الشركات والمؤسسات الحكومية والخدمية والجهات العامة والفعاليات التي يرى المحافظ أنها تحتاج لهذه المواقف الخاصة، لأن المواقف الخاصة لا تمنح إلا بموافقة من المحافظ. وبشكل عام لم يتم وضع مواقف مأجورة في إطار المشروع أمام المؤسسات العامة لأنها جميعها تحصل على مواقف خاصة لسياراتها، في وقت تعتبر المواقف المأجورة من حق كل المواطنين.

وعن مدى إمكانية أن يتجاوز المستثمر على الشوارع خارج المواقف المستثمرة من قبله أوضح أنه سيتم تحديد المواقف المأجورة على الأرض من خلال الدهان أو المسامير الأرضية، وأي تجاوز في إيقاف أي سيارة خارج المواقف المحددة ستتم معالجته من قبل شرطة المرور كوقوف ممنوع ولا يحق للمستثمر تقاضي أي مبلغ من صاحب السيارة التي تقف خارج تلك المواقف.

لماذا تأخر مجلس مدينة طرطوس في تنظيم مناطق القانون ٢٣ لعام ٢٠١٥ ؟

سكان منطقة ٨ آذار ومناطق المخالفات الجماعية يشكون والشؤون الفنية في المدينة تبرّر!

| طرطوس- هيثم يحيى محمد

تلقت «الوطن» عدة استفسارات وشكاوى من بعض أصحاب العقارات الواقعة على شارع ٨ آذار الممتد من المشفى العسكري شمالاً وحتى مشفى الباسل بطرطوس جنوباً يتساءلون فيها عن الإجراءات التي قامت بها مدينة طرطوس بخصوص تنظيم هذه المنطقة تنفيذاً للقانون | ٢٣ | لعام ٢٠١٥ بعد أن حصل تأخير كبير انعكس سلباً عليهم وعلى توسع المدينة.

مدير الشؤون الفنية في مدينة طرطوس حسان حسن بن لـ«الوطن» أن العقارات الواقعة غرب شارع ٨ آذار هي عقارات تقع ضمن المخطط التنظيمي المصدق لمدينة طرطوس منذ عام ١٩٧٩ وتم إقرارها وتقسيمها بموجب أحكام القانون رقم ٢٦ لعام ٢٠٠٠ أما العقارات الواقعة شرق شارع ٨ آذار فقد دخلت المخطط التنظيمي بموجب القرار الوزاري رقم ١١٠١ لعام ٢٠٠٦ وتم إخضاعها للقانون ٢٣ لعام ٢٠١٥ وتم تقسيمها إلى منطقتين تنظيميتين من أجل تلافي حصول التشابك العقاري بين العقارات الواقعة ضمن هذه المناطق التنظيمية قدر الإمكان، المنطقة الأولى تمتد من مشفى الباسل جنوباً وحتى جامعة طرطوس شمالاً، أما المنطقة الثانية فتمتد من حي الزهراء جنوباً وحتى المنطقة المجاورة للمشفى العسكري شمالاً.

وأشار حسن إلى أن القانون رقم /٢٣/ الذي صدر في شهر كانون الأول ٢٠١٥ نص في المادة السادسة منه – الفقرة/أ/ أن على الجهة الإدارية خلال ستة أشهر من تاريخ صدور هذا القانون تحديد المناطق التي يطبق عليها التنظيم على مخططها التنظيمي المصدق وفق أحكام المادة /٥/ السابقة ويصدق المخطط الخاص بمحافظة دمشق بقرار من مجلس المحافظة بناء على اقتراح المكتب وفي بقية الوحدات الإدارية بقرار من المكتب التنفيذي لمجلس المحافظة بناء على اقتراح المجلس.. وبناءً عليه صدر قرار مجلس مدينة طرطوس رقم /٤٥/ تاريخ ٢٠١٦/٣/٨ المتضمن الإعلامية المتسارعة لافتاً إلى سعي الاتحاد لتحقيق الموافقة على إخضاع مناطق التوسع المصدق تنظيمها العدالة بين الصحفيين فيما يتعلق بالسفر والتمثيل بالقرار الوزاري رقم ١١٠١/ق تاريخ ٢٠٠٦/٤/٣٠ وبالقرار الوزاري رقم ١٦٥٤/ق تاريخ ٢٠٠٨/٧/٩ للتنظيم وفق أحكام القانون رقم /٢٣/ لعام ٢٠١٥ كما صدر قرار مجلس مدينة طرطوس رقم /٦٧/ تاريخ ٢٠١٦/٥/١١ المتضمن إخضاع مجموعة من العقارات الواقعة خارج مناطق المخالفات الجماعية للتنظيم وفق القانون /٢٣/ لعام ٢٠١٥. وتم تصديق القرارين المذكورين أعلاه بموجب قرار المكتب التنفيذي لمجلس المحافظة رقم /٧٧٣/ تاريخ ٢٠١٦/١٠/٥.

ويضيف مدير الشؤون الفنية: تم التعاقد مع المؤسسة العامة للدراسات والاستشارات الفنية (فرع المنطقة الوسطى) بالعقد رقم /١٩/ لعام ٢٠١٨ وذلك لإعداد مخططات الرفع الطبوغرافي المساحي للمناطق المذكورة سابقاً تمهيداً لاستصدار مراسيم خاصة بهذه المناطق عملاً بالمادة رقم /١٢/ من القانون رقم /٢٣/ لعام ٢٠١٥ وذلك لكونها الشركة نفسها التي قامت بإجراء أعمال الرفع الطبوغرافي لهذه المناطق سابقاً أثناء إعداد المخطط التنظيمي ولديها الخبرة الكافية للقيام بهذه الأعمال بالسرعة المطلوبة وقد أعطي للشركة المذكورة أمر المباشرة بتاريخ تاريخ ٢٠١٨/٩/١٩ وحددت مدة إنجاز العقد المبرم معها بسنة ميلادية واحدة.

وحول التأخير الحاصل في إنجاز الأعمال المطلوبة أوضح حسن أنه تم تسليم المرحلة الأولى بشكل كامل إلى المدينة... وتم إحالتها إلى لجنة التدقيق لتنظيم محضر استلام بذلك لكن حصل تأخير بعمل اللجنة بسبب أزمة فيروس كورونا، وبعد تخفيف إجراءات الحظر تم الانتهاء من أعمال التدقيق وتسليمها أصولاً إلى مجلس مدينة طرطوس.. ويتم حالياً متابعة أعمال المرحلة الثانية، وحسب وعد الشركة فإنه من المتوقع الانتهاء من أعمال المرحلة الثانية بشكل كامل في بداية الشهر الرابع من هذا العام ليصار بعدها إلى استكمال الأعمال وفق القانون ٢٣ لعام ٢٠١٥ وتعليماته التنفيذية.

لأصحاب العقارات رأي

أصحاب العقارات في هذه المناطق وبعد اطلاعهم على رد المدينة قالوا لـ«الوطن» ربما لم نزل في الميل الأول من رحلة الألف ميل الهادفة لتطبيق أحكام القانون ٢٣ لعام ٢٠١٥ ولا سيما منه باب التنظيم والمتعلق تحديداً بالمنطقة التنظيمية الواقعة شرق شارع ٨ آذار حيث تفيد معلومات المدينة بأنها لم تزل في البدايات (الرفع الطبوغرافي) وبالتالي لم يزل الهدف بعيداً وبعيداً جداً.... فحتى تاريخه لم تستصدر المدينة مرسوم إحداث المنطقة التنظيمية وبالتالي لم يتم تشكيل لجنة التقدير البدائي وبالتالي لم يتم تقدير قيمة الأراضي وما عليها ناهيك عن الزمن اللازم للتبليغ وانتخاب الممثلين والاعتراضات على قيم اللجنة.

وبعدها ندخل في مرحلة تشكيل لجنة حل الخلافات، التي ستقوم بالبت بالاعتراضات وتكون قراراتها قابلة للطعن أمام محاكم الاستئناف المدنية لتنتقل بعدها إلى تشكيل لجنة التوزيع الإجباري حيث تكمن هنا الأعمال القاسية من تخمين قيمة كل مقسم من مقاسم المنطقة على صورها التنظيمي واحتساب ملكية المالكين والكيفية التي بواجبها سيصل كل مالك إلى حقه، وقراراتها قابلة للطعن أمام محاكم الاستئناف... وبعدها يحال قرار لجنة التوزيع الإجباري إلى الدوائر العقارية بغية تسجيل الملكية ويمر هذا كله بدورة التبالبة والمهل والطعون.

وأضافوا: فإذا أخذنا هذا المسار بالحسبان وأخذنا ما أنجز من القانون ٢٣ من مدينة طرطوس بعد انقضاء أكثر من خمس سنوات على صدور القانون المذكور، فإننا نستنتج بأنه يلزم المدينة لتضع هذا المشروع موضع التنفيذ عشرات السنوات ولاسيما أن الرابط بين كل هذه المفاصل العائدة للقانون ٢٣ هو مدينة طرطوس ومن هنا يمكن لنا تصور مقدار الظلم الذي يلحق بأصحاب هذه العقارات جراء تلكؤ المدينة بتنفيذ القانون حيث يمنع على أصحاب هذه العقارات إجراء معاملات الإفراز- التوحيد- وإمكانية الحصول على الترخيص بالبناء على هذه العقارات!

أخيراً

نكتفي بما تقدم ونشير إلى أن التأخير نفسه تتعرض له مناطق المخالفات الجماعية جنوب طرطوس(الرادار- وادي الشاطر- رأس الشقري..إلخ) حيث تم إخضاعها للقانون ٢٣ لعام ٢٠١٥ وما زال العمل في مرحلة الرفع الطبوغرافي لذلك نأمل أن تتكفف الجهود ويتم تسريع الخطوات العملية التي توصلنا للنهايات التي تحل المشكلات القائمة وتنعكس خيراً على المواطنين.